

الصيرفة الإسلامية كآلية لاستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر

*Islamic banking as a mechanism to attract parallel market funds in Algeria*ط د. الهاشمي قميش^{1*}، د. عائشة بخالد²¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاحالاقتصادي العالمي الجديد، goumich.elhachmi@univ-ouargla.dz² جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية و المالية ،bekhaled.aicha@univ-ouargla.dz

تاريخ النشر: 2024/12/01

تاريخ القبول: 2024/11/02

تاريخ الاستلام: 2024/07/03

ملخص: من خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على الخيارات الممكنة التي تطرحها الصيرفة الإسلامية في الجزائر من أجل الحد من ظاهرة الأسواق الموازية التي استفحلت في الاقتصاد الجزائري بعد فشل الحلول التقليدية في احتواء هذه الظاهرة.

وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتشخيص تنامي ظاهرة الأسواق الموازية، توصلت الدراسة إلى أن للصيرفة الإسلامية حلول فعالة لاستقطاب الأموال الموازية هذا بالنظر إلى النتائج الأولية التي حققها وبالنظر إلى القبول التي لقيته من طرف شريحة مهمة من المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: صيرفة إسلامية، أسواق موازية، اقتصاد جزائري، استقطاب الأموال.

تصنيف JEL: G21، P21

Abstract : Through this study, we tried to shed light on the possible options offered by Islamic banking in Algeria in order to limit the phenomenon of parallel markets that have spread in the Algerian economy after the failure of traditional solutions to contain this phenomenon

Relying on the descriptive and analytical approach to present the reality of Islamic banking in Algeria and diagnose the growing phenomenon of parallel markets, the study concluded that Islamic banking has effective solutions to attract parallel funds, given the initial results it achieved and the acceptance it received from an important segment of Algerian society.

Keywords: Islamic banking, parallel markets, Algerian economy, attracting funds

Jel Classification Cod: G21, P21

1. مقدمة:

في ظل الانتشار العالمي لصناعة الصيرفة الإسلامية في جميع دول العالم العربية وحتى الغربية منها، خصوصاً بعد أزمة الرهن العقاري 2008، وفي ظل هذا التوجه العالمي سعت الحكومة الجزائرية مواكبة هذه التطورات من خلال الانفتاح نحو الصيرفة الإسلامية لما تحمله من مميزات من جهة واستجابة لشريحة مهمة من المجتمع الجزائري.

وسعيًا في دفع عجلة التنمية للاقتصاد الجزائري من خلال التخلص من الأسواق الموازية التي عجزت كل الحلول التقليدية على احتوائها والتي أصبحت تشكل عائق أمام الاقتصاد الجزائري، تبرز الصيرفة الإسلامية كأحد خيارات السلطات النقدية لاستقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي وهذا بعد نجاحها في العديد من الدول.

1.1 مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

هل يمكن للصيرفة الإسلامية أن تكون حلاً لاستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر؟

يندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هي الأسواق الموازية وكيف أثرت على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي الخيارات التي تطرحها الصيرفة الإسلامية لاستقطاب أموال الأسواق الموازية في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية كفيلة باستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر

يندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تشهد الصيرفة الإسلامية في الجزائر تأخر بالمقارنة مع الدول المجاورة؛
- توجد علاقة بين حجم الاقتصاد الرسمي والأسواق الموازية في الجزائر؛
- تتيح الصيرفة الإسلامية في الجزائر خيارات مالية واستثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يساهم في توفير بدائل جديدة للاستثمار.

3.1 أهمية الدراسة:

في ظل تنامي ظاهرة الأسواق الموازية في الجزائر والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري بعد فشل كل الحلول التي قامت بها الحكومات المتعاقبة، تأتي دراستنا باعتبارها تشخص واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقدم الحلول والإمكانيات التي تطرحها الصيرفة الإسلامية والتي من شأنها أن تحد من تنامي الأسواق الموازية.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تشخيص واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تقييم تطور الأسواق الموازية في الاقتصاد الجزائري؛
- تقييم جدوى الصيرفة الإسلامية كبديل قابل للتطبيق لجذب أموال السوق الموازية في الجزائر؛
- تقديم توصيات من شأنها تعزيز دور الصيرفة الإسلامية في استقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر.

5.1 منهج الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والأسواق الموازية كما تما الاعتماد على المنهج التحليلي بتحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وظاهر الأسواق الموازية.

6.1 الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة يتمثل أهمها فيما يلي:

- دراسة: (بن عزة إكرام ، بلدغم فتحي، 2018): في ظل القبول التي عرفته الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد إصدار أول قانون منظم لهذه الصناعة المصرفية سنة 2018 ، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص أهم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودورها في تفعيل نشاط المصرفي في الجزائر ومحاولة معرفة أهم العراقيل التي تواجهها ، توصلت الدراسة إلى ان الصيرفة الإسلامية يمكن أن تساهم في تعزيز النشاط المصرفي من خلال استقطاب الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية ، كما أنها مازالت تواجه عقبات تنظيمية حدة من فعاليتها؛

- دراسة: (طارق مخلوفي ، مليكة صديقي، 2020): تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أولت عناية خاصة لدور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر ، حيث تم تسليط الضوء علي موقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من السوق المحلية و العالمية في ظل التوجه العالمي لهذه الصناعة ، كما تم التطرق الي أهم المعوقات التي تواجه الصيرفة الإسلامية و التي حدة من انتشارها، توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تواجه العديد من التحديات والعراقيل التنظيمية وفي حال تفعيلها فإنها أداة مهمة للربط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر؛

- دراسة: (صافروسام، موسوس مغنية، 2023): من خلال هذه الدراسة سعى الباحثان إلى إبراز دور شبابيك الصيرفة الإسلامية في استقطاب الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية في الجزائر في ظل فشل السياسات الكلاسيكية التي تم اعتمادها في الجزائر، وفي هذا السياق قام بنك الجزائر بتعزيز الاطار القانوني المؤيد و الداعم للصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال إصدار نظام 02-2018 المتعلق بالصيرفة التشاركية والذي تم إلغائه بموجب نظام 02-2020 المتعلق بالصيرفة الإسلامية ، خلصت الدراسة إلى أن شبابيك صيرفة الإسلامية لا تؤدي الدور المراد منها نظرا للعديد من التحديات والمعوقات وجب إعادة النظر فيها من خلال إنشاء بنوك إسلامية بدلا عنها.

2. عموميات حول الصيرفة الإسلامية:

1.2 مفهوم الصيرفة الإسلامية:

- التعريف الأول: الصيرفة الإسلامية هي إحدى صور الصيرفة المعتمدة بشكل أساسي على قواعد وتعاليم الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، فعلى سبيل المثال لا الحصر لا يجوز أن تتم عمليات البيع والشراء بإعتماد نسبة فائدة ربوية وإنما يحل بديلاً عن ذلك النمط ما يعرف بنسبة هامش الأرباح، أي أن الصيرفة الإسلامية تنظم عملية الإستثمار بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ (بيت التمويل الكويتي، 2022)

- التعريف الثاني: تشير الصيرفة الإسلامية إلى كل أشكال الخدمات المصرفية المستوحاة من العقيدة الإسلامية، والتي لا تتعامل بالفائدة بل تعتمد على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، كما أنها تركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ (محمد النوري ، 2009 ، صفحة 04)

- التعريف الثالث: عرفها المشرع الجزائري بمقتضى النظام 02/20 في المادة 02 منه "تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة لأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وبالرجوع الي هذه المواد نجد أن مفهوم الصيرفة الإسلامية يقتصر على عدم جواز التعامل بالفائد.

إن تعريف المشرع الجزائري للصيرفة الإسلامية ركز بصفة أساسية على عدم جواز التعامل بالفائدة عند إيداع الوديعة أو عند تحصيل التمويلات وهو تعريف بسيط للصيرفة الإسلامية باعتبارها أحد المستجدات في ساحة المصرفية الجزائرية لذا وجب تبسط مفهومها ، غير أننا نرى أن الصيرفة الإسلامية هي أكثر من ذلك ، فهي مستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الذي يحرم كل التعاملات الغير

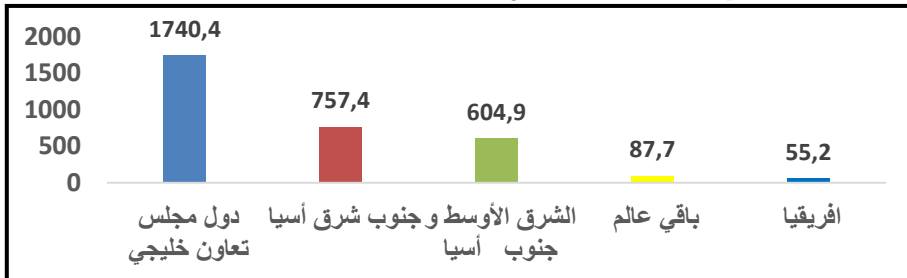
أخلاقية وهذا ما أكد عليه القانون النقدي و المصرفي 09-23 في المادة 71 حيث إعتبر كل عملية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية تقوم بها البنوك او شبائيك الصيرفة الإسلامية والتي تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال ما سبق يمكن القول ان الصيرفة الإسلامية هي أحد الصناعات المصرفية التي تركز على مبدأ تجنب الفوائد تحت مسمى الربا بصفة عامة كما أنها تقوم على تجنب المعاملات غير أخلاقية والتي يحرمها الدين الإسلامي كالإكتناز والإستثمار في مشاريع مخالفة للدين الإسلامي وما إلى ذلك، 2.2 الإنتشار العالمي للصيرفة الإسلامية: تشهد صناعة الصيرفة الإسلامية نمو ملحوظاً في الآونة الأخيرة، حيث تعتبر الصناعة الأسرع نمو في العالم وهذا بالرجوع إلى الأرقام المحققة منذ نشأتها يعزى هذا النمو إلى الإمكانيات والفرص التي تتيحها هذا النوع من الصناعات، كما أن الخصائص التي تتمتع بها جعلها منها الأكثر طلباً عبر العالم، فما يلي نستعرض تطور الصناعة المصرفية الإسلامية حسب مناطق ممارستها وحسب القطاعات.

1.1.2 تطور الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة:

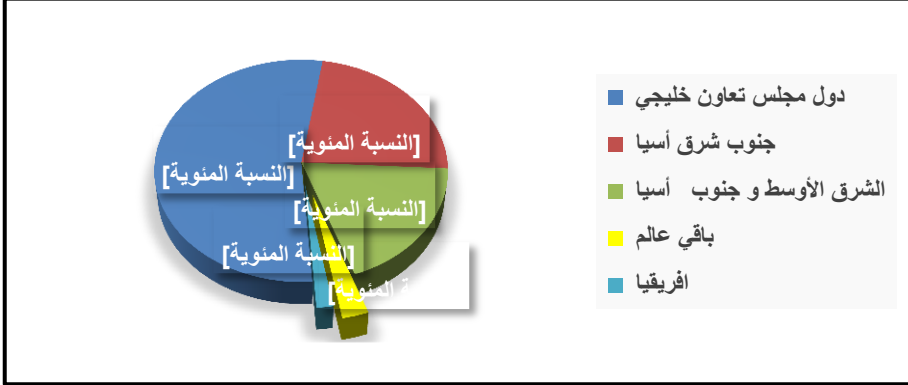
تترع دول مجلس التعاون الخليجي على إجمالي تمويل إسلامي حيث بلغ سنة 2022 ما قيمته 1740,4 مليار دولار أمريكي بنسبة 53% تليها دول جنوب شرق آسيا بقيمة 757.4 مليار دولار أمريكي بنسبة 23% تم دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بقيمة 604.9 مليار دولار أمريكي بنسبة 19% ودول أفريقيا بقيمة 55.2 مليار دولار أمريكي بنسبة 2% في حين تتوزع قيمة 87.7 مليار دولار أمريكي على باقي دول العالم أي ما يمثل نسبة 3%، يرجع التطور الهائل لنشاط الصيرفة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في الدول التالية: السعودية ، الإمارات ، الكويت ، قطر ، عمان ، البحرين ، إلى عوامل مثل السكان ذوي الأغلبية المسلمة، والبيئات التنظيمية الداعمة للصيرفة الإسلامية ، ساهمت في النمو القوي للخدمات المصرفية الإسلامية في هذه المنطقة، نتائج تطور الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة موضحة في الشكل(01):

الشكل 1: إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حسب المنطقة لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 11)

الشكل 2: الأهمية النسبية لنشاط الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة لسنة 2022

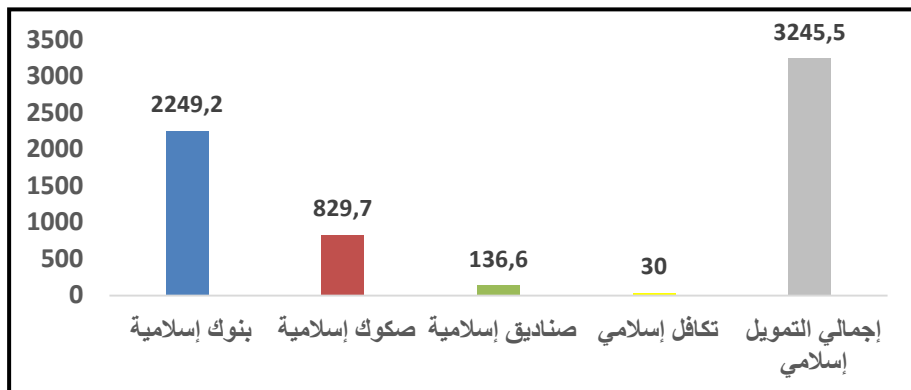


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 11)

2.1.2 تطور الصيرفة الإسلامية حسب القطاع:

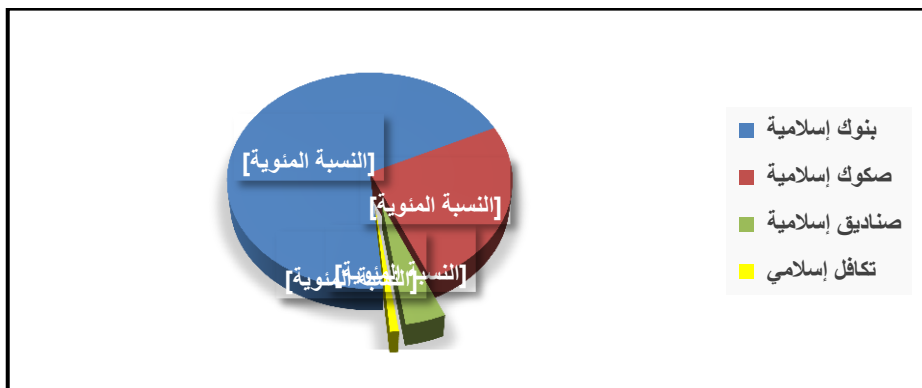
بلغ إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2022 ما قيمته 3245.5 مليار دولار أمريكي مقسمة كالتالي: بلغت أصول البنوك الإسلامية ما قيمته 2249.5 مليار دولار أمريكي وهي أكبر قيمة من باقي مكونات الصيرفة الإسلامية وهو ما يعبر عن نمو الصيرفة الإسلامية بنسبة 69% وهي أكبر نسبة من مكونات الصيرفة الإسلامية يعود هذا إلى الانتشار الواسع للبنوك الإسلامية في العديد من الدول الغربية تليها الصكوك الإسلامية التي قدرة بقيمة 829.7 مليار دولار بنسبة 26% تم صناديق الاستثمار الإسلامية بقيمة 136.6 مليار دولار بسنة 4% تم تليها تكافل الإسلامي بقيمة 30 مليار دولار بنسبة 1% ويشير هذا إلى أن التأمين الإسلامي لا يزال يشكل شريحة أصغر نسبياً وأقل تطوراً من صناعة التمويل الإسلامي الشاملة في المناطق السابقة، نتائج تطور صناعة الصيرفة الإسلامية موضحة في الشكل (03):

الشكل 3: إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حسب القطاعات لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 11)

الشكل 4: الأهمية النسبية لنشاط الصيرفة الإسلامية حسب القطاع لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 11)

3.2 الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في اعتماد الصيرفة الإسلامية مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، حيث خيم الكثير من التردد على قرار الحكومات المتعاقبة، رغم أن الحديث عن انتهاج هذا النوع من الصناعات المصرفية كان سنة 2014 أين شهد الاقتصاد الجزائري أزمة خانقة بسبب تراجع أسعار النفط.

1.3.2 الإطار القانوني لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

عرفت الجزائر الصيرفة الإسلامية من خلال بعض البنوك العاملة فيها كبنك البركة الجزائري الذي تم ترخيص له بممارسة العمليات المصرفية الإسلامية في 1990 وبنك السلام الجزائري المرخص

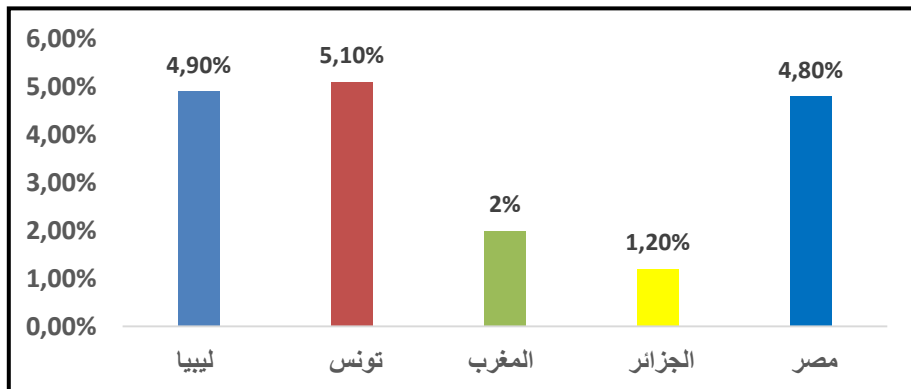
له في 2006 لكن لم يكن لهذه البنوك قانون خاص بها حيث كانت محكومة بمجموعة من النصوص القانونية الداعمة والمؤيدة للنشاط المصرفي التقليدي الأمر الذي انعكس على نشاط هذه البنوك وحد من انتشارها في المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة.

وفي ظل ارتفاع الأصوات المطالبة بإرساء قاعدة قانونية لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر شهدت سنة 2018 صدور نظام 02/18 المؤرخ في 26 صفر الموافق لعام 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 و المتضمن قواعد ممارسة الصيرفة التشاركية من طرف البنوك و المؤسسات المالية كأحد الحلول للاستجابة للمطلب الجماهيري والمتمثل في إرساء الصيرفة الإسلامية في الجزائر غير أنه عرف العديد من النقائص مما إستوجب تعديله بموجب النظام 02-2020 المؤرخ في 20 رجب لعام 1441 الموافق ل 14 مارس 2020 المحدد لقواعد ممارسة الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك و المؤسسات المالية و المنظم لعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر حيث حمل هذا القانون في طياته مجموعة من التعليمات من شأنها المساهمة في نشر الصيرفة الإسلامية

رغم كل هذه القوانين المؤيدة والداعمة لنشاط الصيرفة الإسلامية الا أن أكبر عائق أمام البنوك الإسلامية في الجزائر هو علاقتها ببنك الجزائر لم يحل، الأمر الذي تطلب إصدار القانون رقم 09-23 المؤرخ في 03 ذي الحجة الموافق ل 21 يونيو سنة 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي وبالرجوع الي هذا القانون نجد أن المادة 44 من هذا القانون نصت على أن بنك الجزائر يمكنه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية لاسيما منها ما يتعلق بالصيرفة الإسلامية.

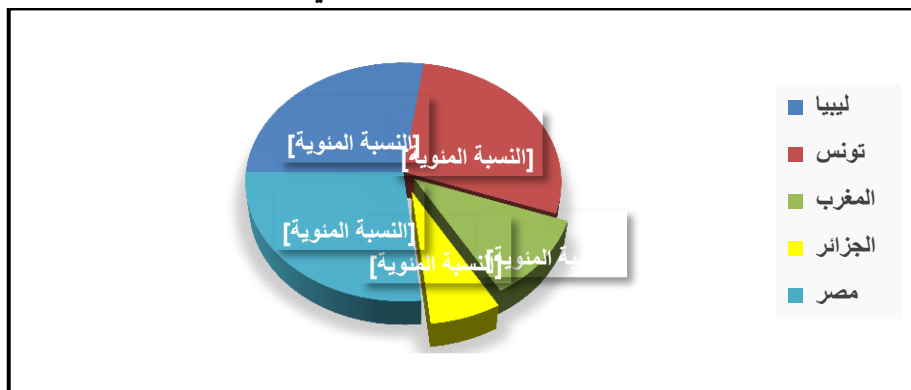
إن تأخر الجزائر في إصدار قوانين من شأنها تعزيز نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة كمصر وتونس وليبيا والمغرب، أدى إلى تأخرها حيث بلغت نسبة نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر 1.2 % سنة 2022 وهي نسبة متأخرة جدا بالمقارنة مع دول سالفة الذكر، وهو ما يوضحه الشكل (05) والشكل (06):

الشكل 5: الأهمية النظامية لنشاط الصيرفة الإسلامية في دول (MENA) لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 23)

الشكل 6: الأهمية النسبية لنشاط الصيرفة الإسلامية في دول (MENA) لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Islamic Financial Services Board (IFSB), 2022, p. 23)

2.3.2 تطور الصيرفة الإسلامية بعد صدور قانون 02-20

أدى صدور قانون 02-20 إلى انتشار واسع لمفهوم الصيرفة الإسلامية في الجزائر الأمر الذي انعكس بالإيجاب على مؤشرات الشمول المالي في الجزائر كما أن هذا القانون أقر صراحة على أن الصيغ المعتمدة ستكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

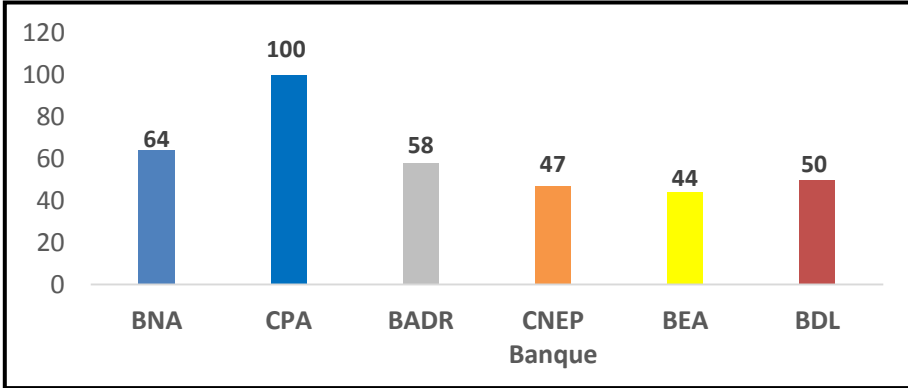
أولاً: وكالات وشبابيك الصيرفة الإسلامية:

بالرجوع إلى المادة 17 من النظام 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية وشروط مزاولتها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتي تخول للبنوك العمومية بإنشاء ما يسمى بشبابيك الصيرفة الإسلامية، قامت بعض البنوك العمومية في الجزائر بفتح شبابيك للممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية حيث كانت الإنطلاقة ببنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الوطني سنة 2020، ثم بنك الفلاحة والتنمية

الريفية وصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وبنك الجزائر الخارجي سنة 2021 وأخيرا بنك التنمية المحلية سنة 2022، كما أن عدد وكالات الصيرفة الإسلامية عرف ارتفاع مستمر منذ صدور هذا النظام، حيث بلغ عدد الوكالات نهاية سنة 2022 في البنوك العمومية 10 وكالات مخصصة للصيرفة الإسلامية بعد ما كانت وكالة واحدة في سنة 2020، في حين أن عدد الوكالات نهاية سنة 2022 في البنوك الخاصة 59 وكالة بعدما كانت 52 وكالة سنة 2020

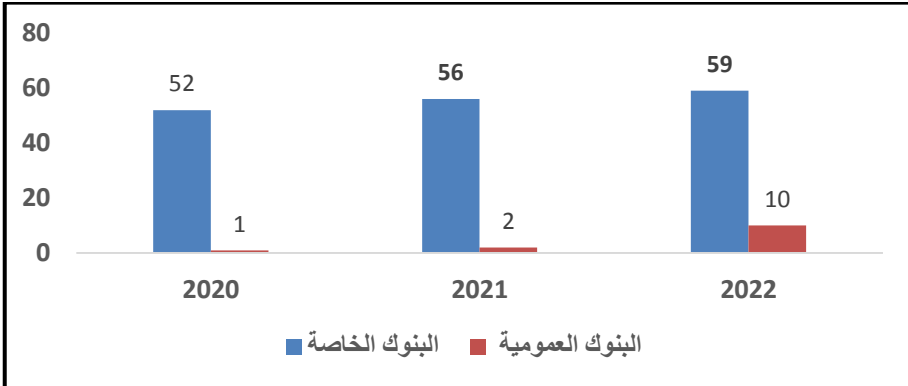
إن هذا التطور الذي شهدته شبابيك وكالات الصيرفة الإسلامية في الجزائر يمكن تفسيره بوجود طلب متزايد على المنتجات المالية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتجنب الكثير من الجزائريين الفوائد الربوية المحرمة في الإسلام، مما يدفعهم للبحث عن بدائل مصرفية تتماشى مع معتقداتهم الدينية. الأمر الذي دفع بفتح المزيد من شبابيك وكالات الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية والخاصة في الجزائر.

الشكل 7: عدد شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية نهاية 2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية للبنوك المعنية

الشكل 8: عدد وكالات الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2022-2020)



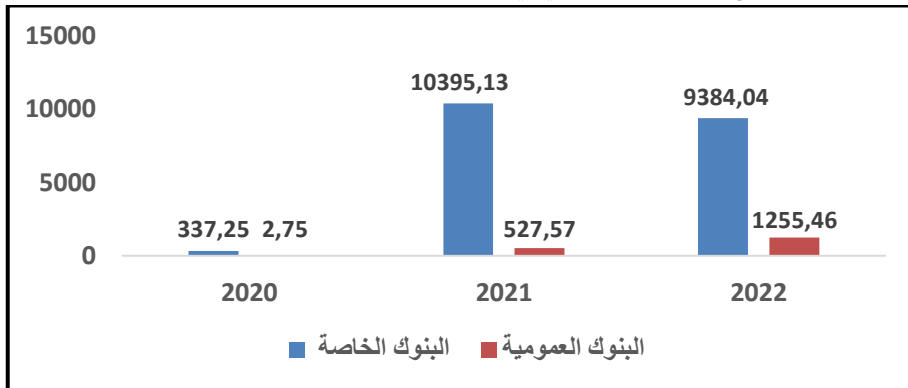
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

ثانيا: التمويل الإسلامي:

من خلال المادة 4 من نظام 02-20 التي تحدد صيغ التمويل المعتمدة واعتبرت أن كل عملية متعلقة بالصيرفة الإسلامية التي تخص المنتجات المتعلقة بكل من المراجعة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، الملاحظ أن بخلاف القانون 02-18 الملغى أنه تم إضافة صيغتين هما حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، ومن خلال الشكل (9) يتضح أن البنوك الخاصة تسيطر على إجمالي ودائع التمويل الإسلامي، حيث بلغت إجمالي ودائع التمويل الإسلامي سنة 2022 ما يقدر ب 10639.5 مليار دينار جزائري بعدما كان سنة 2020 ما يقدر ب 340 مليار دينار جزائري أي بنسبة نمو تقدر ب 3.2% ويمكن تفسير هذا النمو إلى زيادة الثقة في شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية بصفة عامة والبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بصفة خاصة هذا باعتبارها تسيطر على أكثر من 95% من إجمالي ودائع (حسابات الودائع وحسابات الاستثمار).

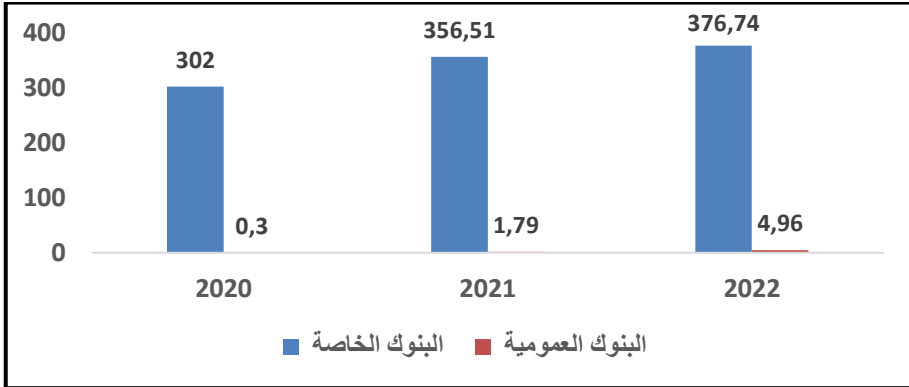
أما فيما يخص صيغ المعتمد للتمويل الإسلامي نجد أيضا سيطرة البنوك الخاصة على إجمالي التمويل الإسلامي ، حيث بلغ إجمالي التمويل الإسلامي سنة 2022 ما يقدر ب 381.3 مليار دينار جزائري بعدما كان سنة 2020 ما يقدر ب 302 مليار دينار جزائري أي بنسبة نمو 26.26% ويمكن تفسير هذا الإرتفاع إلى توسع نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية و إنتشار وكالات الصيرفة الإسلامية خلال الفترة من 2020 إلى 2022 ، كما يمكن إرجاع هذا النمو أيضا إلى أن البنوك الإسلامية في الجزائر تركز بشكل أساسي على صيغتي السلم والمراجعة بقيمة 150.1 مليار دينار جزائري و 125.7 مليار دينار جزائري سنة 2022 على التوالي وهو ما يتلاءم مع خصوصيات المجتمع الجزائري.

الشكل 9: ودائع التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2022-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2022، صفحة 62)

الشكل 10: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2020-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2022، صفحة 62)

3. معضلة السوق الموازي في الاقتصاد الجزائري:

يواجه الاقتصاد الجزائري تحديات كثيرة فبعد التهديدات التي تطرحها تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري ريعي، تأتي الأسواق الموازية التي تنخر الاقتصاد الجزائري، فحسب تصريح رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أن قيمة الأسواق الموازية تقدر ب 10 مليار دينار جزائري سنة 2021 الأمر الذي تطلب إيجاد حلول لهذه المشكلة.

1.3 مفهوم السوق الموازي:

السوق السوداء، اقتصاد الظل ، الاقتصاد التحتي ، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير رسمي هي كلها تسميات وإن اختلفت فإن المعنى واحد (يوسف بودالة ،حمزة كواديك، 2018، صفحة 163) حيث تم إستعمال مصطلح الاقتصاد غير رسمي سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للعمل ويقصد بها كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خارج الدائرة الرسمية للاقتصاد الوطني، وفهذا السياق فقد وردت العديد من التعريفات من جهات رسمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي وكل هذه التعريفات تتفق على أن الاقتصاد الموازي هو كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خارج الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق أرباح أكثر، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السوق الموازي يتميز بالخصائص التالي: (عاطف وليد أنداروس ، 2005، صفحة 12)

- السرية: ذلك أن جميع الأنشطة التي يتم تداولها في هذا السوق تتصف بالسرية وعدم الوضوح؛
- اللانظامية: حيث أن السوق الموازي يتصف بعدم وجود إطار قانوني منظم للمعاملات الواردة فيه؛
- الارتباط بالإقتصاد الرسمي: أي أن الاقتصاد غير رسمي يُسوق منتجاته في الاقتصاد الرسمي.

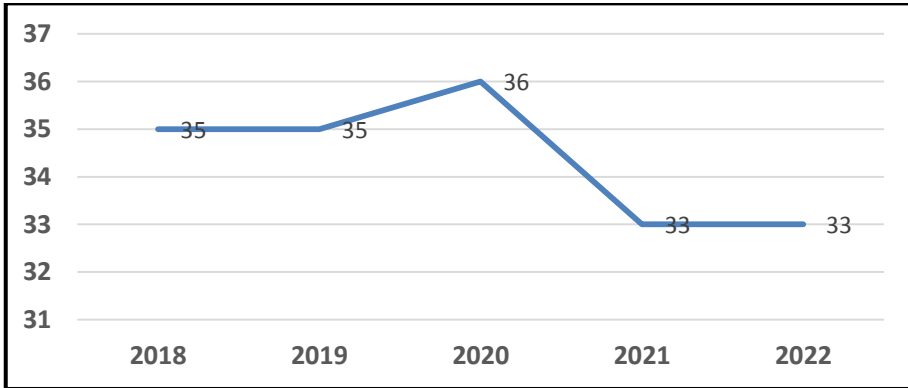
2.3 أسباب توسع الأسواق الموازية في الجزائر:

يعتبر السوق الموازي في الجزائر استجابة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية تدفع الأفراد وحتى الشركات الى اللجوء الى القطاع الغير رسمي للممارسة لنشاطاتهم، غير أننا نرى أن أهم أسباب تنامي الأسواق الموازية في الجزائر تتمثل فيما يلي (بن توكي أمينة، زعموم صبرين، 2019، صفحة 68.67):

1.2.3 التهرب الضريبي: يعد أهم سبب لتوسع نشاط الأسواق الموازية في الجزائر، حيث يتفادى المكلفين بالضرائب (أشخاص معنويين أو طبيعيين) دفع الضرائب المستحقة في الأجل المحددة أو عدم دفعها وهذا كنتيجة لارتفاع معدلات فرض الضرائب، وكنتيجة لهذا يتجهون للأسواق الموازية أين لا تكون هناك قيود أو ضرائب لنشاطاتهم.

2.2.3 الفساد السياسي: حيث يمكن لأصحاب النفوذ السياسي تكييف القواعد القانونية بما يتماشى مع مصالحهم ومع استثماراتهم كما أن الممارسات الفاسدة التي يقومون بها مثل الرشوة والمحسوبية أن تسمح لبعض الشركات أو الأفراد بتجاوز العقوبات التنظيمية والحصول على مزايا غير عادلة في الاقتصاد الرسمي، وهذا يمكن أن يؤدي ببعض المستثمرين والأفراد وحتى الشركات إلى التوجه نحو الأسواق الموازية حيث لا تكون هناك تعقيدات.

الشكل 11: تطور مؤشر الفساد السياسي في الجزائر خلال الفترة (2018 – 2022)

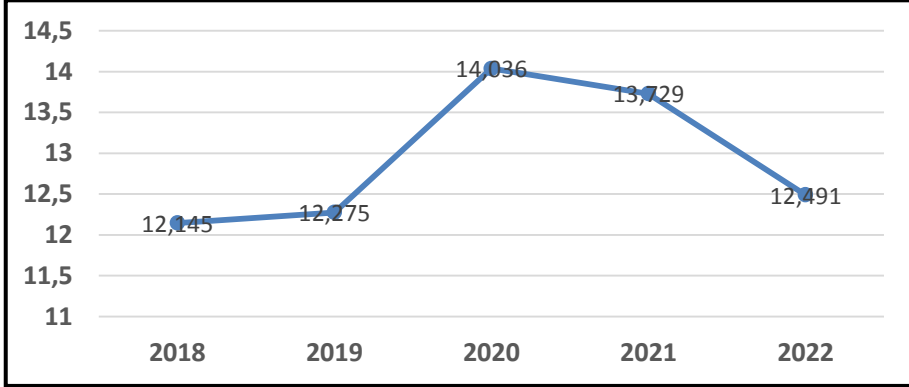


المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (Transparency International, 2023)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن مؤشر الفساد السياسي في الجزائر يتراوح بين 33 سنة 2021 و2022 كأقل قيمة للمؤشر و36 سنة 2020 كأكبر قيمة، تجدر الإشارة إلى أن كلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على انتشار الفساد والتعقيدات والبيروقراطية، يمكن تفسير إنخفاض هذا المؤشر سنة 2020 إلى جهود الدولة الجزائرية في محاربة الفساد بكل أنواعه من خلال إصدار قوانين تحارب الفساد حيث تم دسترة مكافحة الفساد في دستور 2020 من أجل ضمان السير الحسن للأموال العمومية (بلخير أسية، محمدي صليحة، 2023، صفحة 194)

3.2.3 البطالة: يؤدي نقص فرص العمل في القطاعات الرسمية إلى اللجوء للأسواق الموازية، حيث يقوم الأفراد بممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لكسب لقمة العيش، يوضح الشكل التالي تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري.

الشكل 12: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (The World Bank, 2023)

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت وتيرة تصاعدية حيث بلغت نسبة 12.14% سنة 2018 كأقل قيمة ونسبة 14.03% سنة 2020 كأكبر نسبة لتعاود التراجع إلى نسبة 12.49% سنة 2020 يمكن تفسير إرتفاع معدلات البطالة سنة 2020 إلى جائحة كورونا التي ساهمت في توقف العديد من القطاعات والشركات في الجزائر الأمر الذي ساهم في رفع معدلات البطالة.

3.3 محاولة إستقطاب أموال السوق الموازي في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية المتعاقبة بمجموعة من السياسات من أجل استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة الرسمية للنظام المصرفي لكن كلها انتهت بالفشل، يوضح الجدول التالي أهم السياسات المتخذة لاستقطاب أموال الأسواق الموازية.

جدول 1: أهم السياسات المتخذة لاستقطاب أموال الأسواق الموازية في الجزائر

الإجراء	مفهوم	تاريخ تطبيق	الحصيلة
الإمتثال الضريبي الطوعي	هو أسلوب يعتمد على إيداع الأموال لدى البنوك الجزائرية مقابل ضريبة جزافية تقدر ب 7%.	02 أوت 2015 بموجب قانون المالية التكميلي	100 مليار دينار جزائري في مدة سنتين
القرض السندي	هو أحد القروض بصيغتين الصيغة الأولى لمدة سنتين بمعدل فائدة 5% في حين تتمثل الصيغة الثانية مدة 5 سنوات بمعدل فائدة 5.75%	17 أفريل 2016 في أجل إكتتاب تدوم 6 أشهر	5 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (صافروسام، موسوس مغنية، 2023، صفحة 435)

4. خيارات طرحها الصيرفة الإسلامية لاستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر:

حسب ما ورد في تصريح رئيس الجمهورية سيد عبد المجيد تبون أن الدولة عازمة على استقطاب الأموال المتداولة خارج الأطر الرسمية عبر مجموعة من الآليات تتقدمها الصيرفة الإسلامية (عيشة.ق، 2024) وفي هذا الصدد، قامت الحكومة الجزائرية ممثلة في السلطات النقدية بتعزيز جملة من الإجراءات من شأنها تعزيز دور الصيرفة الإسلامية في استقطاب أموال الأسواق الموازية تتمثل هذه الإجراءات فيمايلي:

❖ **شبابيك الصيرفة الإسلامية:** كاستجابة لشريحة من المجتمع الجزائري أقرت الجزائر اعتماد شبابيك الصيرفة الإسلامية لاستقطاب كتلة هامة من السوق الموازية إلى الاقتصاد الرسمي غير أننا نرى أن المجتمع الجزائري ذو الأغلبية المسلمة لا يفرق بين التعامل مع شبابيك الصيرفة الإسلامية والبنوك التقليدية بحجة إختلاط المال الحلال مع المال الحرام، كما أن اعتماد الجزائر على شبابيك الصيرفة الإسلامية كأداة لاستقطاب كتلة النقدية كنوع من تقليدية للدول الغربية كبريطانيا قد لا تحدث النتائج المطلوبة بسبب التجاوزات التي شهدتها البنوك العاملة في الجزائر الأمر الذي هز الثقة بين البنوك والأفراد؛

❖ منتجات صيرفة إسلامية تتوافق مع متطلبات المجتمع الجزائري: إن فعالية الصيرفة الإسلامية في إمتصاص أموال الأسواق الموازية في الجزائر تتوقف على مقدرة البنوك بإقناع المواطنين باستثمار أموالهم وفق الصيغ التي أقر عليها نظام 20-02 سالف الذكر كما أن نجاح هذه البنوك في توفير صيغ إسلامية تتلاءم ومتطلبات المجتمع الجزائري يعني أنها ستوفر مبالغ كبيرة وتحويلها من الدائرة الغير رسمية إلى الاقتصاد الرسمي مما يدر أرباحا تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي في البلاد وفي هذا السياق قام بنك الجزائر بإدراج 8 صيغ إسلامية تتلاءم ومتطلبات المجتمع الجزائري؛

❖ تقديم تسهيلات ضريبية لنشاط الصيرفة الإسلامية: باعتبار أن التهرب الضريبي أهم أسباب التي تؤدي إلى توسع الأسواق الموازية في الجزائر أقرت السلطات النقدية منح تسهيلات ضريبة لنشاط الصيرفة الإسلامية حيث يمكن إرجاع هذا القرار إلى وجهتين، حيث تعبر الوجهة الأولى على تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر باعتبار أن الجزائر دولة فتية في هذا النوع من الصناعات المصرفية في حين تعبر وجهة النظر الثانية على احتواء الاقتصاد غير رسمي ودمجه ضمن الاقتصاد الرسمي باستخدام خيار الصيرفة الإسلامية؛

❖ التأمين التكافلي: في ظل رفض الجزائريين التعامل مع مؤسسات التأمين التجاري والبورصة تم إدراج مفهوم التأمين التكافلي بموجب المرسوم التنفيذي 21-81 المؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق 23 فبراير 2021 المحدد لشروط وكيفيات التأمين التكافلي الأمر الذي يسمح في احتواء الكتلة نقدية المتداولة خارج الجهاز الرسمي؛

❖ الصكوك الإسلامية: حيث أكدت وزارة المالية على الشروع في بداية إطلاق الإطار القانوني المنظم للصكوك الإسلامية خلال سنة 2023 هذا بهدف خلق ظروف مواتية لسوق المالية الإسلامية في الجزائر وإدارة السيولة الأمر الذي يسمح بتقليص الكتلة النقدية في الأسواق الموازية، حيث تسمح الصكوك الإسلامية بتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تعبئة الموارد المالية لتمويل المشاريع الكبرى في البلاد كما أن للصكوك الإسلامية دور فعال في تغطية عجز الميزانية نتيجة تقلبات أسعار النفط.

5. خاتمة:

على الرغم من التحديات التي تعرفها الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أن الجهود مازالت قائمة لتفعيل دورها في الاقتصاد باعتبارها أنجح طريقة لامتصاص رؤوس الأموال العائمة في السوق الموازية وفي هذا الصدد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تشهد الصيرفة الإسلامية تطوراً في ربوع العالم، حيث تسيطر دول مجلس التعاون الخليجي على إجمالي الأصول بنسبة 53% من إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2022؛
- تهيمن البنوك الإسلامية على صناعة الصيرفة الإسلامية في العالم بنسبة 69% من إجمالي التمويل الإسلامي لسنة 2022؛
- تعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في الصيرفة الإسلامية بالمقارنة مع دول شمال إفريقيا حيث يقدر إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نسبة 1.2% لسنة 2022؛
- عرفت سنة 2020 إصدار قانون ينص صراحة على مزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- تسيطر البنوك الخاصة على إجمالي التمويل الإسلامي بنسبة تقدر ب 73% من إجمالي التمويل الإسلامي سنة 2022؛
- تعتبر صيغة السلم والمراوحة أهم الصيغ المعتمدة للتمويل في البنوك الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر بنسبة تقدر ب 150.1 مليار دينار جزائري و 127.7 مليار دينار جزائري على التوالي من إجمالي التمويل لسنة 2022 والمقدر ب 381.3 مليار دينار جزائري
- تمثل الأسواق الموازية ما يمثل 50 % من الاقتصاد الرسمي حسب تصريحات خبراء؛
- تجنب التعامل بالربا وغياب الثقة في البنوك من أهم الأسباب التي أفضت الى فشل سياسة الامتثال الضريبي الطوعي والقرض السندي في إستقطاب أموال السوق الموازية في الجزائر؛
- تقدم السلطات النقدية في الجزائر مجموعة من التسهيلات الضريبية لنشاط الصيرفة الإسلامية كنوع من سياسات توطين هذه الصناعة في الساحة المصرفية من جهة واستقطاب أموال الأسواق الموازية من جهة أخرى.
- تراهن الحكومة الجزائرية على خيار الصيرفة الإسلامية لامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج الدائرة الرسمية من خلال إصدار مجموعة من القوانين المنظمة لها.

1.5 توصيات:

- على الجزائر مواكبة تطورات صيرفة الإسلامية من خلال الاستفادة من تجارب دول مجلس التعاون الخليجي؛
- ضرورة فتح بنوك إسلامية كاملة بدلاً من شبابيك الصيرفة الإسلامية لأن المواطن الجزائري لا يفرق بين شبابيك صيرفة الإسلامية والبنوك التقليدية انطلاقاً من مبدأ تفادي الشبهات؛
- ضرورة تعزيز والتحسيس بأهمية الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد؛

- تعزيز الابتكار في منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر بما يغطي احتياجات الأسواق الموازية؛
- ضرورة الإسراع بإصدار قانون منظم للصكوك الإسلامية هذا بعد صدور وعود بإصداره سنة 2023 لكن لا يزال لم يصدر بعد؛
- على بنك الجزائر إنشاء هيئة خاصة مكلفة بإحصاء كتلة النقود المتداولة خارج الأطر الرسمية كإجراء أولي لحل هذه الظاهرة.

6. قائمة المراجع:

1. *Transparency International. (2023). Retrieved 05 26, 2024, from CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX: https://www.transparency.org/en/countries/algeria*
2. *Islamic Financial Services Board (IFSB). (2022). Islamic financial services industry: stability report 2022. Malaysia: IFSB. Retrieved 1 23, 2024, from https://www.ifsb.org*
3. *The World Bank. (2023). Retrieved 05 26, 2024, https://data.albankaldawli.org/indicator*
4. بلخير أسية، محمدي صليحة. (2023, 06 15). تجريم المشرع الجزائري لجرائم الفساد بموجب قانون محاربة الفساد و الوقاية منه رقم 06-01 قراءة تحليلية -نقدية. مجلة الباحث للدراسات القانونية و السياسية، 8(1)، الصفحات 182-198.
5. بن تركي أمينة، زعموم صبرين. (سبتمبر، 2019). الاقتصاد الموازي في الجزائر-أسبابه و نتائجه -. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 2(3).
6. بن عزة إكرام ، بلدغم فتحي. (2018). مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي - تقييم تجربة الجزائر-. مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، 1(3)، الصفحات 76-90.
7. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي : التطور الإقتصادي و النقدي. الجزائر: بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 12 1, 2024، من www.bank-of-algeria.dz
8. بيت التمويل الكويتي. (2022). تاريخ الاسترداد 08 06, 2024، من <https://www.kfh.bh/bahrain>
9. صافر وسام، موسوس مغنية. (2023). النوافذ الإسلامية كألية لتقليص الكتلة النقدية في السوق الموازية. مجلة البحوث العلمية و الدراسات الإسلامية، 2(15)، الصفحات 419-454.
10. طارق مخلوفي ، مليكة صديقي. (2020). دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الإستقرار المالي في الجزائر. مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 23(1)، الصفحات 879-904.
11. عاطف وليد أنداروس . (2005). الإقتصاد الظلي ، المفاهيم ، المكونات، الأسباب . الأسكندرية : مؤسسة سباب الجامعة .

12. عيشة .ق. (07 فيفري, 2024). *السوق الموازية تهيمن على أسعار الصرف*. تاريخ الاسترداد 29 ماي , 2024, من المصدر الإقتصادي: <https://www.elmasdaronline.dz/>
13. محمد النوري . (04 جويلية, 2009). *التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا، المسارات، التحديات والأفاق، تركيا، إسطنبول: مؤتمر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته 19*.
14. يوسف بودالة ،حمزة كواديك. (ديسمبر, 2018). *الإقتصاد غير رسمي في الجزائر و إشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي - دراسة تحليلية. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية*(3)، الصفحات 160-178.